بسبب استمرار «الإيقاف الفلبيني».. وأصحاب المكاتب أكدوا أن الحل في تنويع المصادر وتعديل قانون الاستقدام

85٪ من مكاتب العمالة المنزلية خالية من الطلبات.. ومخاوف من الإغلاق

خالد الدخنان

عبدالله العازمي

علي المرزوق

■ الدخنان: المتوافر من الطلبات أعداد محدودة جداً من سريلانكا وبأعمار كبيرة تتجاوز الـ 40

■ العازمي: الحل في «نسف قانون العمالة المنزلية ونظام الكفيل» واعتماد «التأجير من المكاتب»

■ المرزوق: عودة حق إعادة التشغيل للمكاتب تسهم في الحد من مشاكل القطاع والعمالة

كريم طارق

أشار رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية خالد الدخنان إلى خلو 85٪ من مكاتب العمالة المنزلية من الطلبات، وذلك نظرا لاعتمادها بشكل رئيسي على استقدام العمالة المنزلية الفلبينية الموقوفة حاليا من قبل الفلبين بعد حادثة وفاة العاملة الفلبينية خلال الأسابيع الماضية، لافتا إلى أن المكاتب حاليا تعيش أزمة حقيقية قد تصل إلى إغلاق معظم المكاتب في حالة استمر قرار الإيقاف المؤقت لأكثر من شهرين.

وأوضح الدخنان خلال اجتماع الاتحاد الشهري مع أصحاب المكاتب أن أغلبية المكاتب خالية تماما حاليا، باستثناء توافر بعض الطلبات من الجنسية السريلانكية ولكن بأعداد قليلة وبأعمار كبيرة قد تصل إلى سن الأربعين، وهو ما قد لا يرضي أصحاب العمل من المواطنين، معللا السبب وراء ارتفاع الأعمار، بأن معظم الدول المجاورة للكويت يدفعون عمولة أكبر بكثير لمكاتب التصدير في سريلانكا وبالتالي يحصلون على العمالة الأقل عمرا.

وتمنى الدخنان أن تقوم وزارة الخارجية الكويتية بسرعة التحرك وحل أزمة الوقف الحالي مع الجهات المعنية في الفلبين، مشيرا إلى أن ما يشهده القطاع في الوقت الحالي من أزمات نتيجة طبيعية لاعتماد الكويت مع الأسف على دولة واحدة لاستقدام العمالة وهي الفلبين، لافتا إلى أن الاتحاد طالب مرارا وتكرارا بفتح بلدان جديدة وتنويع مصادر الاستقدام ولكن دون جدوى.

وفيما يتعلق بأسعار العمالة المنزلية في الوقت الحالي، قال الدخنان: «بالفعل أصدرت وزارة التجارة خلال الأيام الماضية قرارا باستمرار تثبيت السقف الأعلى للأسعار بـ 990 دينارا، وأتوقع أن هذا القرار لن يفتح المجال لتطور قطاع العمالة المنزلية في الكويت، خاصة في ظل قيام الدول المصدرة للعمالة المنزلية المدربة بزيادة أسعار الاستقدام على المكاتب، وهذا لا يعني أننا لا نتمنى أن تقل الأسعار لأكثر من ذلك، ولكن قطاع العمالة المنزلية يحكمه أسعار تحددها الدول المستقدمة والتي أصبحت تفضل الدول المجاورة كونها أعلى سعرا فيما يتعلق بالاستقدام.

إلغاء نظام الكفالة

من جانبه، أكد نائب رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية عبدالله العازمي أن حادثة العاملة الفلبينية هي مجرد حادث عرضي لا يمكن تعميمه، خاصة أن العمالة المنزلية في الكويت تنعم بكامل حقوقها وتعيش في أمن وأمان، لافتا إلى الوضح الحالي يحتاج إلى «نسف قانون العمالة المنزلية ونظام الكفيل بالكامل»، خاصة انه أصبح نظاما غير مجد ولا يتوافق مع الوضع الحالي، إذ يكبد هذا النظام صاحب العمل مبالغ استقدام وفترات انتظار طويلة لوصول العاملة، لتبدأ بعد ذلك مشاكل هروب العمالة أو رفض أحد الجانبين الاستمرار في التعاقد وهو ينعكس على العامل والكفيل بشكل سلبي يزيد من حالة التوتر بين الطرفين.

وأضاف أن الحل في أن يتم العمل بنظام التشغيل الذي يعرف بتأجير العمالة المنزلية وذلك بعد أن تقوم المكاتب باستقدام العمالة على كفالتها، ومن ثم يقوم المواطن بتأجيرها وفقا لما يتناسب معه عبر نظام ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي وفقا لتوافق صاحب العمل مع العاملة.

تنويع المصادر وإعادة التشغيل

بدوره، قال أمين صندوق الاتحاد علي المرزوق إن قرار الوقف ليس الأول الذي يصدر بحق الكويت خلال السنوات الماضية، مستغربا ما يحدث من قرارات سريعة ضد الكويت على الرغم من أن باقي الدول تستورد العمالة المنزلية وتحدث بها مشاكل أكثر بكثير من التي تقع في الكويت.

وأضاف ان استقرار قطاع العمالة المنزلية أصبح مطلبا شعبيا لدى جموع المواطنين وأصحاب المكاتب، مؤكدا أن هذا الاستقرار لن يحدث إلا من خلال فتح أسواق جديدة وتنويع مصادر الاستقدام من الدول المصدرة للعمالة.

وفيما يتعلق بإعادة التشغيل، أوضح المرزوق أن الاتحاد اتخذ كل السبل الممكنة لإعادة هذا الحق لأصحاب المكاتب، مشيرا إلى أنه تم طرق باب القضاء ومجلس الأمة والجهات المعنية لاستعادة هذا الحق، مؤكدا أن إعادة التشغيل العمالة تسهم بشكل كبير في حل مختلف الأزمات التي يعاني منها أصحاب العمل، كما أنه يمنح العمالة فرصة ثانية للعمل في حالة وجود أي مشكلة، فضلا عما يحقق من جذب الدول المصدرة التي ترفض بشكل تام هذا القرار الذي يحرم عمالها من فرصة جديدة في العمل داخل الكويت.

الحضور خلال الاجتماع

لمشاهدة الفيديو

(احمد علي)

دربـاس: الإيقاف كان متوقعاً.. والحل في تنويع مصادر الاستقدام

أسعد دربـاس

أشار صاحب أحد المكاتب أسعد درباس إلى أن الكويت لم تتعلم من الدرس الماضي منذ الإيقاف الأول، مشيرا إلى هذا الوضع الحالي كان متوقعا منذ سنوات في ظل وجود دولة واحدة فقط لتصدير العمالة، فليس من المعقول أن نضع مصير قطاع ضخم وكبير مثل قطاع العمالة المنزلية في يد دولة واحدة فقط. وأضاف درباس ان تنويع المصادر هو الحل الذي من شأنه أن يسهم في تخفيض الأسعار، فضلا عما يمنحه من خيارات متنوعة متاحة للمواطن في اختيار ما يناسبه، متوقعا أن تحل المشكلة في أسرع وقت، خاصة ان قرار الوقف جاء لرغبة الفلبين في تمرير بعض البنود ضمن الاتفاقيات الموقعة بينها وبين الكويت، ومن ثم رفع الإيقاف المؤقت.

النبهان: نتوقع إيقافاً ثالثاً ورابعاً إن لم تحل المشكلة من جذورها

عبدالله النبهان

قال صاحب أحد المكاتب عبدالله النبهان ان مشكلة حظر تصدير العمالة الفلبينية إلى الكويت ليست بالمشكلة الجديدة، خاصة أنها المرة الثانية خلال عامين، مشيرا إلى أن هذه الأزمة إن لم تحل من جذورها فمن المتوقع أن يعود الإيقاف مرة ثانية وثالثة ورابعة، ولذلك فنحن بحاجة إلى وقفة جادة من قبل الجهات المعنية لتعديل قانون الاستقدام بصورته الحالية.

وطالب النبهان إدارة العمالة المنزلية خاصة بعد نقل تبعيتها من وزارة الداخلية إلى الهيئة العامة للقوى العاملة بتخصيص مكتب خاص لتلقي الشكاوى من مكاتب العمالة المنزلية، خاصة ان المكاتب في الكثير من الأحيان تستقبل شكاوى من المكاتب الخارجية والعمالة، وفي حالة العودة إلى صاحب العمل أو الكفيل فإننا لا نلمس تعاونا وفي ذات الوقت لا نتملك القدرة على تقديم الشكوى.

الثويني: نسعى لتخفيف معاناة المحتاجين

«النجاة الخيرية» تكثف جهودها الإنسانية بمختلف المجالات داخل الكويت في 2020

عمر الثويني

صورة جماعية لفريق حملة «أعطه قلما»

أكد رئيس قطاع الموارد والإعلام بجمعية النجاة الخيرية عمر الثويني أن الجمعية قامت بإعداد خطة مميزة لعام 2020 تهدف من خلالها إلى تكثيف ومضاعفة جهودها الإنسانية داخل الكويت في شتى المجالات الإنسانية والتعليمية والغذائية والطبية والتنموية والتوعوية. ولفت إلى أن النجاة الخيرية تعد من أكبر الجمعيات الخيرية التي حققت إسهامات جليلة داخل المجتمع الكويتي من خلال حملاتها الخيرية المليونية مثل «أبشروا بالخير» والتي استفاد منها آلاف الأسر فيما يتعلق بسداد الإيجارات، وحملة «أعطه قلما» التعليمية والتي ساهمت في توفير التعليم للطلبة المعسرين، وغيرها من الحملات الخيرية الأخرى التي لاقت إقبالا كبيرا من أهل الخير، وساهمت في تخفيف معاناة المستفيدين.

وقال الثويني: لدينا اهتمام كبير جدا بملف التعليم داخل الكويت، حيث نحرص على مساعدة الطلبة الأيتام وضعاف الدخل والفقراء، وذلك من خلال لجنة طالب العلم والتي بفضل الله ثم دعم المحسنين قدمت منذ إنشائها المساعدات المالية لقرابة 50 ألف طالب علم داخل الكويت، ونقيم كذلك دورات تدريبية تعليمية مميزة من خلال مشروع «خله منتج» والذي يهدف إلى استثمار طاقات الشباب المعطلة وتنميتها، وحققنا من خلاله نتائج «مشرفة» ونقلنا الكثير من الأسر من قائمة الانتظار الطويلة في طابور المساعدات إلى ميدان العطاء والإنتاج، وهذا ما تسعى النجاة الخيرية إلى تحقيقه بقوة وهو نقل الأسر من العوز والحاجة إلى الإنتاج والتنمية.

وفيما يخص جهود النجاة الخيرية الخارجية خلال العام الجديد بين الثويني أن الجمعية تقدم نموذجا حيا للجهات الخيرية التي تحمل الخير للجميع، مؤكدا أن النجاة الخيرية ستضاعف جهودها لتخفيف معاناة ومآسي المستفيدين، لافتا إلى أن الجمعية غدت نموذجا يحتذى في سرعة استجابتها لنداءات الاستغاثة التي تردها من شتى دول العالم، وكذلك المساهمة في رفع رصيد الكويت الإنساني العالمي، مستشهدا بدورها الرائد حيال زلزال الباكستان المدمر وتحركها الميداني السريع لتقديم الإغاثة للناجين وذلك بالتنسيق مع وزارتي الشؤون والخارجية، ومؤكدا سعي الجمعية الحثيث لمساعدة اللاجئين والمعوزين وإغاثة الملهوفين في شتى دول العالم، سائلا الحق سبحانه أن يجعل العام الجديد عام خير وسلام وأمن لبلاد المسلمين وللعالم أجمع.

أيتام تكفلهم جمعية النجاة

ضمن فعاليات اليوم الثاني من الندوة السابعة والعشرين لقضايا الزكاة المعاصرة

ندوة بيت الزكاة في البحرين ناقشت أبحاث زكاة الودائع الاستثمارية

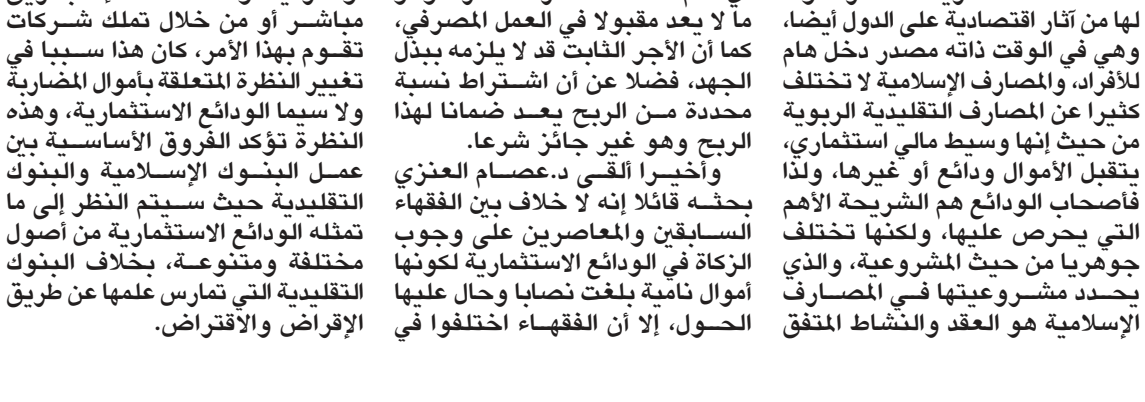

جانب من المشاركين في الندوة

ضمن فعاليات اليوم الثاني للندوة السابعة والعشرين لقضايا الزكاة المعاصرة التي يقيمها بيت الزكاة بالتعاون مع صندوق الزكاة في مملكة البحرين الشقيقة خلال الفترة من 8 إلى 10 الجاري عقدت الندوة جلستها لمناقشة أبحاث موضوع زكاة الودائع الاستثمارية والتي قدم بحوثها كل من د.عجيل النشمي، ود.عصام أبو النصر، ود.عصام العنزي.

وقال د.عجيل النشمي في بحثه إن حساب الودائع الاستثمارية وغير الاستثمارية من أهم مصادر الأموال للبنوك، فالودائع من أهم وسائل التعامل البنكي لما لها من آثار في تمويل الأنشطة الاستثمارية للمصارف ولما لها من آثار اقتصادية على الدول أيضا، وهي في الوقت ذاته مصدر دخل هام للأفراد، والمصارف الإسلامية لا تختلف كثيرا عن المصارف التقليدية الربوية من حيث إنها وسيط مالي استثماري، يتقبل الأموال ودائع أو غيرها، ولذا فأصحاب الودائع هم الشريحة الأهم التي يحرص عليها، ولكنها تختلف جوهريا من حيث المشروعية، والذي يحدد مشروعيتها في المصارف الإسلامية هو العقد والنشاط المتفق مع الضوابط والشروط الشرعية.

من جانبه، ألقى د.عصام أبو النصر بحثه قائلا: هناك اتجاهان رئيسيان في تخريج علاقة أصحاب الودائع (الحسابات) الاستثمارية بالمصرف الإسلامي، الأول تكييف هذه العلاقة على أنها عقد مضاربة والثاني تكييفها على أنها علاقة وكالة بالاستثمار.

وأشار أبو النصر الى أن تكييف العلاقة بين أصحاب الودائع (الحسابات) الاستثمارية والمصرف الإسلامي على أنها وكالة بالاستثمار يكتنفه العديد من المحاذير الشرعية، لعل أهمها تقاضي الوكيل لأجره بصرف النظر عن نتيجة النشاط، أي عدم تحمله لمخاطر الخسارة، وهو ما لا يعد مقبولا في العمل المصرفي، كما أن الأجر الثابت قد لا يلزمه ببذل الجهد، فضلا عن أن اشتراط نسبة محددة من الربح يعد ضمانا لهذا الربح وهو غير جائز شرعا.

وأخيرا ألقى د.عصام العنزي بحثه قائلا إنه لا خلاف بين الفقهاء السابقين والمعاصرين على وجوب الزكاة في الودائع الاستثمارية لكونها أموال نامية بلغت نصابا وحال عليها الحول، إلا أن الفقهاء اختلفوا في كيفية وطريقة حساب الزكاة، وهذا الاختلاف ليس اختلافا في أصل الحكم، وإنما هذا الاختلاف كان بسبب التصور الناشئ عن العرف، فلما كان فقهاؤنا ـ رحمهم الله ـ لا ينظرون إلى المضاربة إلا على أنها عمل تجاري، والعمل التجاري لا يكون إلا بيعا وشراء كما في عرفهم، قالوا بأن زكاة أموال المضاربة كزكاة عروض التجارة، ولذلك منعوا المضارب من كثير من التصرفات، لأنها أعمال غير تجارية، ولما كان العرف التجاري في وقتنا المعاصر قد تغير، وكان للمضارب أن يمارس من الأعمال ما كان ممنوعا منه سابقا من أعمال زراعية أو صناعية أو حرفية أو مستغلات إما بطريق مباشر أو من خلال تملك شركات تقوم بهذا الأمر، كان هذا سببا في تغيير النظرة المتعلقة بأموال المضاربة ولا سيما الودائع الاستثمارية، وهذه النظرة تؤكد الفروق الأساسية بين عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية حيث سيتم النظر إلى ما تمثله الودائع الاستثمارية من أصول مختلفة ومتنوعة، بخلاف البنوك التقليدية التي تمارس علمها عن طريق الإقراض والاقتراض.